

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٣٢

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

لبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي مجددا ضرورة أن تكفل الوكالة التوازن العادل بين دعائم ولايتها الثلاث، وهي التطبيقات النووية، ولا سيما من خلال التعاون التقني؛ والسلامة النووية والأمن النووي؛ والتحقق النووي. ويتسم هذا بأهمية خاصة مع نشوء التلاقي بين النهضة العالمية في الطاقة النووية وضرورة ضمان كفاءة استخدام الطاقة النووية، مع تصدي الوكالة أيضا لدواعي السلامة والأمن والتحقق الخاصة بضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتتطلب أزمة الغذاء العالمية الناشئة اهتمام الوكالة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وبالنظر إلى المزايا الثابتة لتطبيقات التكنولوجيا النووية في إنتاج الأغذية والزراعة، يؤيد وفدي استمرار الشعبة المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها ويتطلع إلى إحراز تقدم في معالجة الأزمة بمساعدة من هاتين المنظميتين الدوليتين الهامتين.

ومن هذا المنطلق يتطلع وفدي إلى الدورة الجديدة لبرنامج التعاون التقني للوكالة لفترة السنوات الثلاث، التي

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نسينغمانا (رواندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/63/276)

مشروع قرار (A/63/L.6)

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه للجمعية العامة التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٠٧. لقد كان عاما حظيت خلاله الوكالة بتوفيق ملحوظ في جهودها الرامية إلى كفالة أن تعم منافع التكنولوجيا النووية عالميا لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشارك وفدي الوكالة قلقها إزاء عدم مواكبة صندوق الوكالة للتعاون التقني باستمرار للاحتياجات الملحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التدريب بمنح الزمالات للدول الأعضاء الأخرى وباستضافة مختلف أنشطة الوكالة.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشكر الوكالة وأن يسجل في المحضر تقديرنا للدعم المستمر الذي تقدمه إدارة التعاون التقني بالوكالة لتنفيذ مشاريع التعاون التقني للوكالة وغيرها من الأنشطة المتنوعة في ماليزيا، بما في ذلك الثقة التي أظهرتها تجاه ماليزيا في السماح لها بالاستمرار في استضافة دورة الدراسات العليا التعليمية في الوقاية من الإشعاع وأمان المصادر المشعة. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتناننا للدول الأعضاء الأخرى التي أبدت اهتماما بهذه الدورة، التي اجتذبت متقدمين لها ليس فقط من داخل منطقتنا بل من خارجها أيضا.

وفيما يتعلق بتطبيق النطاق الكامل للضمانات على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، تأسف ماليزيا لعدم إحراز أي تقدم في المشاورات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تؤكد مجددا ضرورة إقامة هذه المنطقة على وجه السرعة، على النحو الوارد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتنتظر ماليزيا بقلق بالغ إلى أن بعض المرافق والمواد النووية في الشرق الأوسط غير خاضعة لضمانات الوكالة الشاملة. ومن ثم تهيب ماليزيا بإسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتمتنع عن الانخراط في أنشطة عسكرية نووية، وتفتح جميع منشآتها وأنشطتها النووية دون شروط لعمليات التفتيش والضمانات التابعة للوكالة لكي توضح مدى أنشطتها النووية في الماضي والحاضر. وإلى أن يتم ذلك لا يمكن تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولدى وفدي اعتقاد راسخ بأن مستقبل الوكالة ينبغي أن يقوم على الصفة الأساسية الكامنة وراء معاهدة

يشدد فيها على الأغذية والزراعة والصحة البشرية والموارد الطبيعية والطاقة النووية، تمشيا مع الطلب المتنامي من الدول الأعضاء النامية على التعاون التقني في كل من التطبيقات السلمية غير المتعلقة بالطاقة للتكنولوجيا النووية وتطبيقات الطاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من زيادة الموارد المخصصة لإدارة التعاون التقني من أجل التنمية في إطار برنامج الوكالة الرئيسي السادس.

وفيما يتعلق بالدعوة إلى إقامة آليات ملائمة لضمان كفاية الموارد المخصصة للصندوق ووثوقها وثباتها، تؤيد ماليزيا فكرة تغيير مركز المساهمات في الصندوق من تبرعات إلى اشتراكات أكثر إلزاما لجميع الدول الأعضاء في الوكالة. ورغم ذلك، تؤيد ماليزيا تأييدا كاملا الدعوة إلى استخدام آليات تحوطية للحماية من تناقص قيمة الصندوق بسبب تقلبات العملة. ونؤيد أيضا وضع معايير مناسبة لتحديد أهداف الصندوق تحبها للتجربة غير المواتية التي يتعين على الدول الأعضاء المتلقية في الوقت الراهن أن تمر بها في التفاوض على أهداف الصندوق. ولتشجيع المزيد من الدول المتلقية على تقديم مساهمات خارج الميزانية إلى الوكالة تمشيا مع مفهوم الاشتراك في المسؤولية، كالمساهمات المقدمة لمشاريع في إطار اتفاق التعاون الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا النووية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تدعو ماليزيا الوكالة إلى إعفاء هذه المساهمات من تكاليف دعم البرامج.

وتحترم ماليزيا من جانبها باستمرار التزاماتها بتسديد الاشتراكات في المواعيد المقررة كاملة لكل من الميزانية العادية ولصندوق الوكالة، علاوة على تقديمها مساهمات خارج الميزانية لاتفاق التعاون الإقليمي. وبوصفها من الدول الأعضاء التي استفادت من برنامج التعاون التقني، فقد دعمت ماليزيا أيضا بدورها هذا البرنامج وغيره من أنشطة الوكالة من خلال مساهمات عينية، بتوفير الخبراء وفرص

في الاضطلاع بأنشطتها في مجال التحقق من الضمانات. وترفض ماليزيا بقوة أية محاولة من أي طرف لإضفاء الصبغة السياسية على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك برنامجها للتعاون التقني، لأن ذلك بمثابة انتهاك للنظام الأساسي للوكالة.

وفي موازاة ذلك، هناك حاجة أيضا إلى أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار بالتخلي بقدر أكبر من الإرادة السياسية لصالح نزع السلاح النووي العام والتام والذي لا رجعة عنه، كما نصت عليه المعاهدة.

وعلى المستوى التشغيلي، تؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بضرورة أن تبقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على توازن مناسب من التشديد على الأركان الثلاثة لولايتها بشأن التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك التعاون التقني، والسلامة والأمن النوويين وضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية والتحقق. وفي هذا الصدد، لا ترى ماليزيا أية ضرورة لفرض التزامات بضمانات جديدة أو إضافية ملزمة قانونيا على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار كشرط مسبق للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية تتعدى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي النموذجي.

وللحفاظ على أهمية الوكالة بالنسبة لاحتياجات أعضائها من الدول النامية، ينبغي توجيه اهتمام جديد للجوانب الترويجية من ولاية الوكالة فيما يتعلق بالتعاون التقني. ونظرا لتعهدات كل دولة من الدول الأعضاء بضمانات الوكالة، ترفض ماليزيا أي نهج من شأنه أن يؤثر على منح حق لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستثناء بعض التكنولوجيات من برنامج الوكالة للتعاون التقني.

وقف الانتشار، ولا سيما حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. وينبغي أن يشمل هذا النهج الحاجة إلى احترام خيار كل بلد وقراره فيما يتعلق بنطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي يود أن يستخدمها دون أن تتعرض للخطر السياسات الوطنية لكل بلد منها أو اتفاقات التعاون الدولية والترتيبات الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ودورة وقودها.

وهناك مبدأ أساسي آخر ألا وهو أن تقوم الدول الأعضاء المتقدمة بتعزيز تلبية احتياجات البلدان النامية المشروعة من الطاقة النووية بالسماح لها بالمشاركة، إلى أقصى حد ممكن، في نقل المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية للأغراض السلمية بغية تحقيق أكبر فائدة ممكنة، وبتطبيق الجوانب المتصلة بالتنمية المستدامة في أنشطتها.

أما بخصوص مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أن أفضل وسيلة لمعالجة أي قلق يساور أي طرف إزاء هذه القضايا تتمثل في إبرام اتفاقات عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف والعالمية والشاملة وغير التمييزية. وتؤمن ماليزيا أيضا إيمانا راسخا بالحاجة إلى وضع ترتيبات بشأن مراقبة عدم انتشار الأسلحة النووية تكون شفافة ومفتوحة لمشاركة جميع الدول، وضمان عدم فرض قيود على الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا التي تستخدم للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية لمواصلة تنميتها.

كذلك من المهم للغاية تمكين أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مواصلة تعزيز حياديتها ومهنتها، لا سيما

تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حاسم في صون السلم وتعزيز الازدهار العالمي. فهي تقوم بتوزيع منافع الطاقة النووية على البشرية. وتحقق من عدم الانتشار. وتقدم خدمات للبلدان النامية. وتكتسب هذه المهمات أهمية متزايدة.

وتقدم اليابان إسهامات هامة للوكالة بصفتها عضوا في مجلس محافظي الوكالة منذ إنشائها وبصفتها أيضا بلدا رائدا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتنفيد اليابان بالمبادئ الثلاثة غير النووية وتلتزم بتعزيز نظام ضمانات الوكالة بتشاطرات تكنولوجيتها المتقدمة للضمانات. ويتم تشاطر المعرفة العلمية والتكنولوجية التي تمتلكها اليابان مع العديد من البلدان النامية من خلال برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني.

توفر الطاقة النووية قدرة وإمكانية كبيرتين لضمان إمدادات الطاقة التي يمكن الركون إليها والنظيفة. لقد تم اكتشاف قيمة الطاقة النووية من جديد في جهودنا المشتركة لمكافحة الاحترار العالمي. ففي السنوات الأخيرة لما يسمى بالنهضة النووية، هناك عدد كبير من البلدان يبدي اهتماما بالشروع في برامج للطاقة النووية أو التوسع فيها.

وينبغي تطوير برامج الطاقة النووية بأكثر الطرق أمنا ولأغراض سلمية محضة. ومن الجدير بالأهمية القصوى أن تتم كفالة ضمانات عدم الانتشار والسلامة النووية والأمن النووي، وبعبارة أخرى "الـ S's الثلاث". ولذلك يصبح دور الوكالة هاما أكثر من أي وقت مضى. وفي أوائل هذا العام، تم الشروع في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكيادو طوكيو بمبادرة دولية اقترحتها اليابان بشأن هيكل للطاقة النووية يستند إلى الـ S's الثلاث. وتود اليابان، وبالتعاون مع الوكالة، أن تتخذ إجراءات لمتابعة هذه المبادرة وتوسيع الدعم للبلدان التي تخطط للبدء في توليد الطاقة النووية.

وترى ماليزيا أن أية فكرة لنظام نووي عالمي ينبغي ألا تؤدي إلى زيادة الانقسام بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو بتأييد نظام ناشئ لموردي ومتلقي التكنولوجيا النووية إلى جانب نظام قائم للدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير النووية. وهذا هام بصورة خاصة في الفترة الحالية، حيث أن المزيد من الدول النامية بحاجة إلى تطوير برامج مشروعة للاستخدام السلمي للطاقة النووية لضمان أمنها النووي وتنميتها المستدامة في الأجل الطويل.

وتعتقد ماليزيا كذلك أن أية مبادرة لتطوير أي نهج متعدد الأطراف لدورة الوقود النووية وضمانات إمدادات الوقود ينبغي ألا تستحدث هذا النظام الجديد للحائزين وغير الحائزين للتكنولوجيا النووية. وتؤمن ماليزيا بإيمانها راسخا بأن إنشاء أي نهج أو نظام متعدد الأطراف ينبغي أن يقوم على مشاورات واسعة وشاملة وشفافة بين جميع الأطراف والدول المعنية، وأن تتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء.

وأخيرا، تود ماليزيا أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضا لأمانة الوكالة على ما قاما به من عمل هام وثنين في تنفيذ الأركان الثلاثة لولاية الوكالة. وتعلن ماليزيا عن دعمها التام للوكالة، بوصفها إحدى المنظمات في منظومة الأمم المتحدة، كي تتمكن من القيام بدورها المركزي والعالمي في معالجة التحديات المستقبلية الهائلة وتحافظ عليه.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير اليابان للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقديمه لتقرير الوكالة السنوي.

الموقع، بما في ذلك استحداث محطة لإعادة التجهيز، بأكثر الطرق كفاءة.

ويمثل التطوير النووي الذي تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا لسلام وأمن ليس اليابان فحسب، وإنما أيضا شرق آسيا والمجتمع الدولي بأسره. وهو يمثل تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم الانتشار. وفي المحادثات السادسة الأطراف، لم توافق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن على إطار ملموس لعمليات التحقق.

إن إنشاء المحادثات السادسة لإطار تحقق فعال هو أمر ضروري لترفع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وستحاول اليابان في البداية السعي جاهدة نحو التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة بشأن هذا الإطار، وستستمر في العمل بهمة نحو تسوية سلمية للمسائل النووية في إطار المحادثات السادسة.

وللأسف، استمرت إيران في أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وحتى في توسيع نطاقها، وذلك رغم النداءات المتكررة من المجتمع الدولي. ومن أجل تبديد المخاوف وكسب ثقة المجتمع الدولي، يجب على إيران أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة وأن تنفذ بدقة المتطلبات التي حددتها قرارات مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ذات الصلة. وتواصل اليابان العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي للمسألة.

ولا تزال مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية آخذة في الازدياد. وأؤكد للجمعية أن اليابان ستواصل القيام بدور قيادي للإسهام في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما لديها من خبرة ومعرفه. وقد رشحت اليابان السفير يوكيا أمانو، الرئيس السابق لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمنصب المدير العام المقبل للوكالة. وأنا أحث الأعضاء بقوة على دعم ترشيحه.

وإن اليابان بوصفها البلد الوحيد الذي تعرض للقنابل النووية، تعتزم الاستمرار في العمل من دون كلل للقضاء على جميع الأسلحة النووية. وكجزء من هذه الجهود، قدمت اليابان من توها، ومع العديد من المشاركين، مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي للدورة الحالية للجمعية العامة.

وسيتيح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فرصة أخرى هامة. وكانت الدورة الثانية للجنة التحضيرية، المعقودة في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو من هذا العام، أكثر موضوعية من الدورة التي عقدتها في السنة الماضية، واعتمدت بنجاح جدول أعمال إجرائي. ونأمل أن تكون الدورة الثالثة دورة مثمرة وأن تمهد الطريق لمؤتمر استعراضي ناجح.

إن اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، التي أنشأتها هذا العام اليابان وأستراليا، قد بدأت نشاطها بعقد اجتماعها الأول في سيدني في الأسبوع الماضي. ونأمل أن تقدم اللجنة أيضا إسهامات مفيدة في نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ينبغي أن يتم التحقق من عدم الانتشار النووي عن طريق نظام دولي للضمانات ذي مصداقية وموضوعي. ولقد بذلت اليابان كل جهد لتحوز على الثقة الدولية في أنشطتها الواسعة بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحفاظ على مستوى عال من الشفافية. نتيجة لذلك، خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن برامج اليابان النووية هي للأغراض السلمية حصرا. وقد تم الآن تنفيذ النظام المتكامل للضمانات في اليابان وقُدِّم في الشهر الماضي أول نهج في العالم للضمانات المتكاملة في المرافق على مستوى

تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة - توفر فوائد جمة للبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، تعيد الحكومة الفلبينية تقييم إمكانية استخدام الطاقة النووية باعتبارها أحد مصادر الطاقة لتلبية الطلبات المتزايدة باضطراد على قطاع الطاقة لدينا بسبب الاقتصاد المتنامي والقوي.

إن توسيع نطاق الاستفادة من التطبيقات النووية هو أمر هام ليس بسبب إسهاماتها في رفاه البشرية فحسب وإنما أيضا بسبب مفهوم شمولية الفوائد للدول الأعضاء. وتعتقد الفلبين أن توسيع ولاية الوكالة في ذلك الصدد سيعزز دعم البلدان النامية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد مجددا الدور الحاسم لضمانات الوكالة وأنشطة التحقق التي تقوم بها في كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشيد الفلبين بجهود المدير العام وأمانة الوكالة في ذلك الصدد.

ويربط الفلبين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية صلات واسعة في مجالات أخرى من التعاون التقني، وقد حققت تلك الشراكة الكثير فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية الصناعية، ومعالجة الصادرات الغذائية بالأشعة، والحصول على مياه الشرب النظيفة، والتصدي لتحديات بيئية أخرى.

كما تتعاون الفلبين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجال الهام لعلاج السرطان من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان. ويسر الفلبين أن الوكالة قد جعلت ذلك نشاطا ذا أولوية، وذلك نظرا لارتفاع عدد مرضى السرطان، لا سيما في العالم النامي. وسيسفر عن ذلك التعاون مع برنامج العمل هذا تعزيز القدرات التدريبية المتعلقة بعلاج السرطان في المنطقة وذلك في إطار شبكة التدريب الإقليمية لمكافحة السرطان. وتحت الفلبين الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم للبرنامج من خلال إسهامات إضافية.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الفلبين بالتقرير الذي عرضه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تدرك أهمية هذه الوكالة. في الوقت نفسه تتفق الفلبين مع تقييم المدير العام بأن الوكالة تقف عند مفترق طرق. ومنذ تأسيسها قبل نحو خمسين عاما، تساعد الوكالة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية وتسهم في السلام والأمن الدوليين. ويواجه العالم اليوم شبكة معقدة من التحديات، مثل تقلب كلفة الوقود الأحفوري الذي لا يمكن التنبؤ بها، وتغير المناخ، وأزمة الغذاء والمال والبيئة السياسية التي تقوض أهمية الوكالة وكفاءتها. وترى الفلبين أنه حتى تتمكن الوكالة من المضي قدما لمواجهة التحديات واغتنام الفرص خلال العقود القادمة، فمن الضروري أن تكون هناك بيئة مؤاتية لإعادة تنشيط النظام النووي العالمي.

وتتوقع الفلبين نهضة في الطاقة النووية في العقدين القادمين والتي ستصبح قوة سائدة تتيح الفرص وتوجد كذلك التحديات للدول الأعضاء والوكالة الدولية نفسها. والعديد من البلدان يتجه بصورة متزايدة إلى الطاقة النووية مدفوعة بتقلب أسعار الوقود الأحفوري وحقيقة أن هذا المصدر للطاقة محدود وضار بالبيئة.

ونظرا لذلك التطور، يجب أن يكون هناك تدريب لجيل جديد من الموارد البشرية؛ وأن يتم تصميم المفاعلات الآمنة والمأمونة والاقتصادية والمقاومة للانتشار؛ وكفالة إمدادات الوقود النووي؛ وإدارة النفايات المشعة، بما في ذلك التخلص منها؛ ووضع نظام استجابة فعال وسريع في حالات الطوارئ الإشعاعية؛ والقبول العام بها. ومن أجل تحقيق تلك الغايات، تؤيد الفلبين تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما ترى الفلبين أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية - وتحديدًا استخدام الطاقة النووية التي يمكن أن

التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحيلولة دون إساءة استعمالها في أغراض غير سلمية.

وتولي جمهورية أنغولا أهمية قصوى لبرنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأنها تعتبره أداة فعالة لاستخدام العلم والتكنولوجيا النوويين للأغراض السلمية. ويسهم البرنامج في حل المشاكل في مجالات مثل صحة الإنسان والحيوان والزراعة والغذاء والصناعة وإدارة المياه الجوفية وإنتاج الطاقة والبيئة. وفي ذلك الصدد، تلاحظ الحكومة الأنغولية مع التقدير المعلومات الواردة في تقرير الوكالة عن التعاون التقني لعام ٢٠٠٧، التي تشير إلى أن ١٢٢ من الدول الأعضاء والأقاليم استفادت من المساعدة التقنية التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٧. واستفاد سبعة وثلاثون بلدا أفريقيا من تلك المساعدة في السنة نفسها، حيث تركز دعم الوكالة أساسا على الصحة البشرية والزراعة والغذاء.

إن أحد الشروط الأساسية الهامة للتخفيف من وطأة الفقر المدقع والجوع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، كما تتوخى الأمم المتحدة، هو القضاء، أو السيطرة، على السرطان ومرض النوم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل ومكافحة الآفات والحشرات. وفي ذلك الصدد، تؤيد حكومة أنغولا بقوة برنامج الوكالة لتطبيق تقنية الحشرات العقيمة في الدول الأعضاء من أجل مكافحة ذبابة التسي تسي. وينبغي تكثيف البحث بغية الاستفادة من تلك التقنية لمكافحة بعوضة malaria والجراد وغيرها من الآفات والحشرات.

وينبغي تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة بهدف تنسيق جميع الجهود بما يتفق مع الحملة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي

وتثني الفلبين على الإنجاز الذي حققته الوكالة في برنامجها الشامل لمكافحة خطر الإرهاب النووي ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز أمنها النووي. وتقدر الفلبين المساعدة التي تقدمها الوكالة في بدء تنفيذ برنامجها للأمن النووي.

ونظرا لأن عددا أكبر من البلدان ينظر في إمكانية إضافة الطاقة النووية لسد احتياجاتها المتزايدة بإطراء من الطاقة ولأن البلدان النامية يتزايد طلبها على التعاون التقني لتلبية احتياجات التنمية، فيجب على الوكالة أن تستمر في تأدية دورها الحيوي في تمكين البلدان النامية من استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولصون السلام والأمن الدوليين. وغني عن القول أنه ليس بوسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك إلا من خلال تحديد روح التعاون والشراكات القوية مع الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا استمرار تعاون الفلبين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزامها نحوها ونحن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصه.

السيد فيغيريدو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها على التقرير السنوي الشامل لعام ٢٠٠٧، الذي تعرفنا من خلاله على المزيد عن الأنشطة التي قامت بها الوكالة في العام الماضي في إطار الركائز الثلاث لولايتها، وهي التكنولوجيا، والسلامة، والأمن والتحقق. ويؤكد التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ أن أنشطة الوكالة ذات أهمية مركزية لتحقيق الحد الأقصى الممكن من استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض

السينية وغيرها من المصادر المشعة الصناعية الموجهة نحو التصوير بالأشعة أسهم بشكل كبير في تقديم مساعدة أفضل إلى السكان. وتود حكومة بلدي أن تعزز تعاونها مع الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالأشعة والطب النووي من أجل تعزيز المركز الوطني للأورام.

وخلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١، تسعى الحكومة الأنغولية إلى الحصول على دعم من أجل تنفيذ سبعة مشاريع في مجالات الفيزياء النووية والزراعة والصحة البشرية والموارد المائية والتطبيقات الصناعية والحماية من الإشعاع. وقد تم بالفعل اختيار أربعة منها وهي: إنشاء المرحلة الثانية من مختبر لتدريس الفيزياء النووية وتعزيز القدرة الوطنية في الفيزياء الطبية؛ وتعزيز القدرة الوطنية في مجال الوقاية، وصيانة وإصلاح الأجهزة العلمية ومعدات الطب النووي؛ وبرامج الرقابة التنظيمية وبرامج الحماية من الإشعاع أثناء مزاولة المهنة.

وفيما يتعلق بتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعترف الحكومة الأنغولية بحق جميع الدول في الاستخدام الكامل للتكنولوجيا النووية والتطبيقات العلمية من دون تمييز وبما يتفق مع النظام الأساسي للوكالة.

وفي الختام، توصي حكومة جمهورية أنغولا بأن توافق الجمعية العامة على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه

لشرف كبير وسعادة غامرة أن أحاطب هذه الجمعية بالنيابة عن وفد بلدي بشأن البند الهام من جدول الأعمال المعروض علينا في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للنظر فيه اليوم. وفي هذا الصدد، أود، في البداية، أن أعرب عن تقديري وامتناني العميقين للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

للقضاء على ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات عبر البلدان الأفريقية.

ونبحث الشراكة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تعزيز القدرة على تطبيق التكنولوجيا النووية في مشاريع زراعية رئيسية. ويشمل ذلك كفاءة إدارة الأراضي والمياه واستدامتها؛ وإنتاج محاصيل جديدة ذات صفات خاصة وتكيف مع البيئات الهامشية؛ وتحسين الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية؛ والسيطرة على الحشرات والآفات الرئيسية التي تعصف بالنباتات والثروة الحيوانية؛ وزيادة سلامة الأغذية مع تيسير التجارة الدولية. ومراعاة لجميع المنافع المذكورة آنفا والمستمدة من تلك الشراكة، تعرب حكومة أنغولا عن بالغ قلقها إزاء نية منظمة الأغذية والزراعة إنهاء التعاون القيم في نهاية هذا العام وتناشد المنظمين إعادة النظر في المسألة.

وتعكف الحكومة الأنغولية على تنفيذ ثمانية مشاريع وطنية وتشارك في ١٥ مشروعا إقليميا بدعم من الوكالة. وتشمل المشاريع الوطنية إنشاء أول مركز للعلاج بالأشعة في البلد؛ وإدخال تقنيات الطب النووي في الممارسات السريرية؛ ومراقبة الأثر المتبقي من الأدوية البيطرية؛ وتقنيات النظائر لدراسة أثر الأسمدة الإحيائية وغير العضوية؛ والتوليد بالطرفة الوراثية؛ وإنشاء مختبرات للتجارب غير الإتلافية للتطبيقات الصناعية.

وفي عام ٢٠٠٧، استفاد الفينيون الأنغوليون من الزيارات العلمية والمنح الدراسية لغايات البحث في الخارج. وفي ذلك السياق، يتعين الإشارة بصفة خاصة إلى ميدان الإشعاع المؤين. إذ أن تنظيم استخدامه للأغراض الطبية في عدة مستشفيات في العاصمة، والتفتيش على مختلف مراكز الرعاية الصحية في البلد وتركيب واستخدام معدات الأشعة

ويهدف أكبر مشروع لدينا للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى القضاء على ذبابة التسي تسي في مساحة تبلغ ٢٥ ٠٠٠ كيلو متر مربع في منطقة جنوب وادي الأخدود في إثيوبيا. والمشروع الذي بدأ في عام ١٩٩٧ يستخدم وسيلة تعقيم الحشرات كجزء من نهج متكامل لمكافحة الآفات. ولا يزال هذا المشروع يمثل الأولوية العليا في تعاون إثيوبيا التقني مع الوكالة، ولا سيما أن أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق الغربية والجنوبية من البلد موبوءة بخمسة أنواع مختلفة من ذبابة التسي تسي التي تنقل داء المثقبيات.

ويشمل هذا المشروع ثلاثة عناصر رئيسية، وهي القضاء على أسراب ذبابة التسي تسي الموجودة، وإنشاء وحدة لإنتاج الحشرات العقيمة تدار مركزيا، وعملية ميدانية لمكافحة هذا الذباب والقضاء عليه باستخدام تكنولوجيا تعقيم الحشرات. وقد وحدت أنشطة القضاء على أسراب الذبابة بالفعل من انتشار داء المثقبيات بين الماشية في المنطقة المُعالَجة. وافتتح رسميا في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مرفق لتكاثر ذبابة التسي تسي ومعالجتها بالإشعاع، ونُفذت بنجاح التجربة الأولى لإطلاق سراح ذباب التسي تسي العقيم وتمخضت عنها نتيجة مشجعة حيث بقي ٩٥ في المائة من الذباب على قيد الحياة بين أسبوعين وثلاثة أسابيع بعد إطلاق سراحه.

وقد أحرز المشروع تقدما كبيرا بفضل الدعم المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وكذلك المساعدة السخية من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وانضم مصرف التنمية الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، الذي تموله حكومة اليابان، إلى الجهود التي نبذلها لجعل ذلك المشروع النموذجي قصة نجاح في أفريقيا، حيث يُعتقد أن نحو ٣٧ بلدا تضررت للغاية من هذه

السيد محمد البرادعي، على تقريره الزاخر بالمعلومات عن أعمال الوكالة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على مذكرته المقدمة إلى الجمعية العامة (A/63/276) التي يحيل بها تقرير الوكالة. وأنا واثق جدا من أن الوثيقتين ستسهمان إسهاما مفيدا في النظر بطريقة مستنيرة، على وجه الخصوص، في مشروع القرار A/63/L.6، المقدم تمهيدا لاعتماده فيما يتعلق ببند جدول الأعمال قيد المناقشة الآن.

وكما نعلم جميعا، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما فتئت تعمل من أجل تحقيق رؤية "الذرة من أجل السلام" منذ اليوم الأول لإنشائها. ومما يبعث على الارتياح بالفعل أن الوكالة ومديرها العام فازا بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ على إسهاماتهما البارزة في السلام والأمن العالميين. وقد غمرنا شعور بالارتياح لتزامن احتفال الوكالة بالذكرى السنوية الخمسين وهذا الإنجاز العظيم في نفس العام.

وبوصف إثيوبيا أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها ما فتئت تولي أهمية كبيرة لصون السلام والأمن العالميين، خاصة فيما يتعلق بالجمال المحدد الذي عُهد إلى الوكالة بالتركيز عليه.

وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية، يسرني أن أبلغ هذه الجمعية بأن إثيوبيا مشتركة في عدد من المشاريع الوطنية والإقليمية لتطبيق التقنيات النووية بهدف معالجة مختلف مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجالات الزراعة والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية وتخطيط الطاقة والتجارب غير المدمرة والأجهزة النووية والحماية من الإشعاع. ويتبع البلد إلى نهج مركزا في مجالات ذات أهمية كبيرة لتعزيز أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مفيدة تتعلق بالنظائر. إن إنشاء مختبر هيدرولوجيا النظائر في جامعة أديس أبابا ونظام لقاعدة بيانات وطنية خاصة بالمياه الجوفية، فضلا عن تدريب الموظفين اللازمين، يمثلان بعضا من الأشواط الكبيرة التي قطعت حتى الآن في إرساء البنية الأساسية لبرنامج إثيوبي لموارد المياه الجوفية، والذي هو جزء من البرنامج الحكومي لتطوير قطاع المياه الذي يستمر ١٥ عاما.

وقد اتخذت منظمة الأغذية والزراعة بعض الخطوات الواعدة نحو تعزيز أهمية أنشطتها وكفاءتها، بما في ذلك من خلال شعبتها المشتركة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر هام للبلدان النامية وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص. وما فتئت الشعبة المشتركة هذه للتقنيات النووية في مجالي الأغذية والزراعة تؤدي دورا هاما جدا في إيجاد التآزر بين المنظمتين، ومن منظورنا، في دعم جهودنا الرامية إلى القضاء على ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات. وترى إثيوبيا أن أي تدبير يتخذ لإلغاء الشعبة المشتركة سيؤثر سلبا على ذلك التآزر وعلى الهدف المشترك لها المتمثل في الإسهام في صون الأمن الغذائي العالمي. ولذلك نحن ندعو إلى تعزيز تلك الشراكة المفيدة بين المنظمتين العالميتين.

كما أننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين كفالة توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الوكالة، والأهم من ذلك التوزيع المتوازن للموارد المخصصة لأنشطة الوكالة في مجالات الضمانات، والسلامة النووية، والتعاون التقني. ويؤدي برنامج التعاون التقني دورا حاسما في نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول النامية الأعضاء في الوكالة.

ونظرا للتوقعات بأن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيادة كفاءتها وفعاليتها في التحقق النووي والسلامة النووية ونقل التكنولوجيا، فإن إثيوبيا تدرك حاجة الوكالة إلى رفع مستوى مختبراتها ومرافق الحساب الإلكتروني لديها

المشكلة. ومما يشجعنا كثيرا الالتزام الراسخ من جميع تلك المنظمات الدولية والشركاء في التنمية بمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الإثيوبية، والذي نحن ممتنون لهم امتنانا كبيرا عليه.

كما أسفرت أنشطة التعاون التقني بين إثيوبيا والوكالة في مجالات الصحة البشرية وإدارة الموارد المائية عن بنية تحتية وطنية متواضعة لتطبيق الطب النووي والعلاج بالأشعة والهيدرولوجيا النظائرية. وحصل البلد مؤخرا على آلة جديدة للكوبالت، ذات مصدر جديد، وذلك من خلال ترتيب لتقاسم التكاليف بين الوكالة والحكومة للمساعدة في تحسين المركز الوحيد للعلاج بالأشعة الذي لا يزال يقدم الخدمات للبلد الذي يربو عدد سكانه على ٧٧ مليون نسمة.

وتشير بعض البيانات الأولية إلى أنه يُعالج بالأشعة نحو ٤٠٠ مصاب بالسرطان فحسب من أصل ما يقدر بـ ١١٥ ٠٠٠ حالة جديدة للإصابة بمرض السرطان سنويا. ويبين ذلك بوضوح عدم كفاية الخدمات في ذلك المجال الذي يبعث على القلق الشديد. ولهذا السبب، وضعت حكومة إثيوبيا، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خطة عمل لتوسيع نطاق العلاج بالأشعة والطب النووي ليشمل خمسة مستشفيات تقع في أجزاء مختلفة من البلاد. ولذلك فإننا ندعو جميع شركائنا في التنمية إلى زيادة دعمهم التقني والمالي السخي لمساعدتنا على تنفيذ خطة العمل وإنقاذ حياة الآلاف من المصابين بالسرطان من خلال مرافق مجهزة تجهيزا جيدا ومتسعة لخدمات العلاج بالأشعة والطب النووي في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فقدمكننا تعاوننا التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق تقنيات النظائر في إدارة مواردنا المائية من بناء بعض القدرات الأساسية لجمع بيانات

بعالم خال من تهديد الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن جهود عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن تفضي في النهاية إلى عالم خال من تهديد الأسلحة النووية إلا إذا استكملت بتدابير حقيقية لترع السلاح من جانب كل الدول الحائزة لأسلحة نووية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على شكرنا وتقديرنا العميقين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبصفة خاصة، إدارتها وقيادتها، على تفانيها في تعزيز أنشطة التعاون الفني البالغة الأهمية بين الوكالة وبلدي. وأود أيضا أن أؤكد للجمعية أن إثيوبيا بخلاف تقيدها بالتزاماتها الدولية كدولة عضو، ستواصل بذل قصارى جهدها لزيادة تعزيز روح التعاون الإيجابية مع الوكالة وشركائنا في التنمية، الذين قدموا مساهمات سخية لمساعدتنا الإنمائية في هذا الميدان على وجه الخصوص.

السيد برامودويناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):

لاحظ وفد تايلند مع بالغ التقدير التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٧ (انظر A/63/276). وتايلند، إذ أنهت للتو فترة عضويتها في مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها المستمر لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتقوية نظام عدم الانتشار. وتعتقد تايلند أنه ينبغي التأكيد على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمن البشري وقدرة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى مر السنوات، كانت التطبيقات النووية في ميادين الصحة البشرية والزراعة هي السمات المميزة للشراكة بين تايلند والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشيد وفدي ببرنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان وشراكتها التي أضفى عليها الطابع الرسمي مؤخرا مع منظمة الصحة العالمية،

وحاجتها إلى تعزيز نظامها للمعلومات الإدارية من أجل الحفاظ على كفاءتها واستقلالها. وتماشيا مع ذلك، يتعين على الدول الأعضاء أن تعالج وأن تدعم على نحو مناسب تنفيذ توصية مراجع الحسابات الخارجي باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام للمعلومات على نطاق الوكالة لدعم البرنامج.

وتعتقد إثيوبيا أن تشجيع الاستخدام السلمي للبرامج النووية سيكون له فوائد متعددة لجميع الدول الأعضاء والبشرية جمعاء. وفي ذلك الصدد، التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات والبروتوكول المعدل للكميات الصغيرة وتنفيذهما من شأنهما أن يساعد على تعزيز عملية التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة العالمية المختصة المخولة بذلك. ولكن، وبالإضافة إلى كل ذلك، فالتطبيق الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أمر حقا حاسم لضمان السلم والأمن العالميين.

وإثيوبيا بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة، فإنها تدرك مسؤوليتها عن مراقبة المواد المشعة وغيرها من المواد النووية وتعزيز الاستخدام السلمي للتطبيقات النووية للأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. علاوة على ذلك، وبوصف إثيوبيا عضوا منتهية ولايته الحالية في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد كان شرفا لها أيضا ومن دواعي سرورها أن تقدم أفضل مستوى لديها من الخدمة للدول الأعضاء بصفتها هذه. ونحن نتمنى كل التوفيق للأعضاء الجدد في مجلس المحافظين ونؤكد لهم تعاوننا والتزامنا المستمرين بالمثل العليا للوكالة.

لقد صدقت إثيوبيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة بليندايا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وقمنا بذلك انطلاقا من التزامنا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي النهاية،

منسقي كل المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية تستحق ثناء عاطرا.

إن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي مسؤولية عامة ومشاركة للمجتمع الدولي. وتايلند ملتزمة تماما بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المتعددة الأطراف الوحيدة للضمانات والتحقق. ونؤيد أيضا جهود تعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات، بما في ذلك اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة. وإذ تقترب من عقد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، المقرر عقدها في نيويورك في العام القادم، يأمل وفدي أن تفضي المناقشات إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن قضايا جوهرية. وفي هذا الصدد، يحدو تايلند الأمل أيضا في أن يعزز المجتمع الدولي جهوده للوفاء بالتزاماته في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على كل من صعيدي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ويحيط وفدي علما بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية على مدار العام الماضي. وبينما نؤيد تماما الحق الثابت لكل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، يجب أن نضمن أن ذلك الحق يمارس وفقا للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وتتطلع تايلند إلى تسوية سلمية للمسألة النووية الإيرانية. ونحث كل الأطراف المعنية على مواصلة السير على درب الدبلوماسية والامتناع عن المواجهة.

والموجهة نحو الوقاية من السرطان وخفض معدلات الإصابة به في الدول النامية. وندعم أيضا الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في مجالي الزراعة والأغذية. وترى تايلند ضرورة استمرار الشراكة بين المنظمة والوكالة بغية تلبية مطالب واحتياجات الدول الأعضاء في ما يتعلق بالأمان الغذائي والأمن الغذائي.

ويظل برنامج الوكالة للتعاون الفني المكون الرئيسي لكي تحني البلدان النامية ثمار التكنولوجيا النووية. ومن جانبنا، فقد حافظنا على تعاوننا النشط مع الوكالة في الأنشطة المختلفة لبناء القدرة. وسواصل ذلك في السنوات القادمة.

وتعتقد تايلند أن الإدارة الفعالة للوكالة، إذ تخطط منهاج عملها المستقبلي في ما يسمى بالنظام النووي العالمي، سوف تكون ضرورية لتمكينها من التصدي بالشكل المناسب لتحديات الانتشار المختلفة. ونرى أن من المهم إمداد الوكالة بالموارد الكافية، والمضمونة والتي يمكن التنبؤ بها لكي تقوم بعملها. وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بمبادرة المدير العام لتشكيل لجنة من الشخصيات البارزة المعنية بمستقبل الوكالة. ونحيط علما بتقرير اللجنة، الذي سيكون مساهمة مهمة في تحسين عمل الوكالة في الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠، وما بعده.

وفي ما يتعلق بجانب آخر من جوانب النظام النووي العالمي، تود تايلند الإشارة إلى اقتراحنا، مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الخاص بإعلان جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل أرجاء العالم. وينبغي الترحيب بأي محفل محتمل لتبادل الخبرات بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتباره أمرا بناء. وجهود منغوليا لاستضافة اجتماع

منظور متوسط وطويل الأجل، كما يُتوخى في استراتيجية أوكرانيا للطاقة خلال الفترة حتى عام ٢٠٣٠.

ولا يزال برنامج التعاون التقني أحد الآليات الرئيسية لتنفيذ المهمة الأساسية للوكالة. وفي عام ٢٠٠٧، استضافت أوكرانيا ثمانية أحداث إقليمية وأقليمية في إطار البرنامج. وعكست مواضيعها خبرة أوكرانيا الكبيرة واحتياجاتها في ما يتعلق بنشر المعرفة والتدريب في ميدان السلامة والأمن النوويين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الخبراء الأوكرانيين شاركوا بنشاط في عمل لجان معايير السلامة التابعة للوكالة.

ونرحب بأنشطة الوكالة في ميدان السلامة النووية. وفي هذا الميدان، فإن مشاكل إدارة النفايات المشعة أثناء وقف تشغيل محطة تشيرنوبيل النووية وتحويل جسم الملجأ إلى نظام مأمون من الوجهة الإيكولوجية، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا. وتواصل الوكالة تقديم المساعدة لإعادة تأهيل الأراضي المتضررة في أوكرانيا. لقد وضعت نتائج الأنشطة الأخيرة للوكالة في هذه الميادين الأساس لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بتشيرنوبيل حتى عام ٢٠١٦، الذي وضعته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتشيرنوبيل، ونأمل ألا يتقلص الاهتمام بقضية تشيرنوبيل، حيث أنه مطلوب بذل المزيد من الجهود المشتركة بغية التصدي لذلك التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي بأسره.

وتلاحظ أوكرانيا مع الارتياح أن الوكالة أكملت، في العام الماضي، مجموعة من المشاريع بشأن تنسيق عمليات تقييم السلامة وإظهار السلامة أثناء وقف تشغيل المنشآت النووية. ومن بين ٣٢ مفاعلا نوويا يجري تفكيكها في أنحاء العالم، يوجد أربعة في أوكرانيا، ولقد استفدنا من الدروس المستخلصة في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالتطورات الأخيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعرب تايلند عن دعمها للحوار الجاري في إطار المحادثات السادسة بهدف تحقيق السلام والاستقرار طويلا الأمد في شبه الجزيرة الكورية. ونرحب بالتقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل والمتوازن لبيان عام ٢٠٠٥ المشترك. ومن جانبنا، ستواصل تايلند العمل عن قرب مع شركائنا في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للإسهام في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

ونثني على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره حجر زاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وننضم إلى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في الإشادة بالتقرير السنوي للوكالة، الذي لا يعكس سجلا حافلا بالإنجازات فحسب بل ويقدم تصورا واقعا لمكامن التحديات المستقبلية. وفي هذا الصدد، تؤكد تايلند من جديد ثقتها الكاملة في نزاهة وحياد ومهنية المدير العام محمد البرادعي وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة ذلك العمل المهم.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):

بادئ ذي بدء أود، أن أهنيء الدول الأعضاء الجدد التي انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، وسلطنة عمان ومملكة ليسوتو. أتمنى لها كل التوفيق في عملها في الوكالة. إن توسيع عضوية الوكالة يشكل دليلا على المكانة المتنامية لتلك المنظمة.

وتشعر أوكرانيا بالارتياح إزاء حقيقة أن الوكالة واصلت العمل وفقا للركائز الرئيسية الثلاث لنشاطها، وهي التكنولوجيا، والأمان والتحقق. وأوكرانيا، التي تملك ١٥ وحدة عاملة في أربع محطات للطاقة النووية، تدرك تماما دور الوكالة في تطوير تطبيقات الطاقة النووية. ستظل الطاقة النووية مكونا مهما للطاقة يوفر الأمن الاقتصادي للدولة من

الماضي، قررت أوكرانيا أن توفير خبراً للمشروع بدون تكلفة.

وتود أوكرانيا أن تؤكد من جديد دعمها لأنشطة تحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات، وترحب بجهود الوكالة لمنع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية، والكشف عن الأنشطة السرية للأسلحة والحد من خطر الإرهاب النووي والإشعاعي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لجهود السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، وأمانة الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتي تجلت في العام الماضي. ومن خلال برامجها للطاقة النووية والتطبيقات النووية والتعاون التقني، تواصل الوكالة التصدي للتحديات العالمية ومساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع قضايا مثل إمدادات الطاقة، والسلامة النووية، والصحة البشرية، والأمن الغذائي، وتوفر المياه، والحفاظ على الموارد والحماية البيئية.

وفي النهاية، أود أن أعلن أن أوكرانيا تؤيد تماماً مشروع القرار A/63/L.6 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

السيد كيم يونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن طائفة كبيرة من أنشطة الوكالة. ويسعدنا أن نخطط علماً بالإنجازات الأخيرة للوكالة في ميادين الطاقة النووية، والتطبيقات النووية، والسلامة والأمن والتحقق، كما وردت في التقرير السنوي للوكالة عن عام ٢٠٠٧ (A/63/276).

تؤكد جمهورية كوريا على أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات المأمونة والمضمونة

ونرحب بكون الوكالة قد واصلت تطوير مشاريع في ميدان الصحة البشرية، في العام الماضي. وتود أوكرانيا التأكيد، بصفة خاصة، على أهمية برنامج العمل الذي بدأته الوكالة لعلاج مرضى السرطان، والذي يستفيد منه بلدي أيضاً. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت الوكالة مساعدات تهدف إلى تحسين ترتيبات الأمن النووي من خلال الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي، التي شاركت فيها أوكرانيا أيضاً بنشاط. وواصلت الوكالة، بصفة خاصة، تعزيز قدرة مراقبة الحدود في العديد من الدول الأعضاء من خلال تقديم معدات كشف الإشعاع وتدريب مئات الأفراد في ميدان المسؤوليات المرتبطة بالأمن النووي.

وأود أن أشير مع التقدير إلى أن الوكالة، في عام ٢٠٠٧، واصلت جهودها لوضع ضمانات لإمدادات الوقود النووي. وأوكرانيا، التي تمتلك احتياطات كافية من اليورانيوم، تتطلع إلى المشاركة في اتحادات في المستقبل وتوفير خام اليورانيوم لتلبية الاحتياجات في هذا المجال. ونحن منفتحون أمام التعاون الدولي في ذلك الميدان. وأوكرانيا، باعتبارها مُصدراً محتملاً لليورانيوم، ترحب بوضع الوكالة في العام الماضي مشروع وثيقة أفضل الممارسات في ميادين إدارة الإشعاع، والصحة والسلامة، والنفايات والبيئة والجوانب التنظيمية ذات الصلة الخاصة بتعدين اليورانيوم.

ونقدر دعم الوكالة لعملية تحويل المفاعلات البحثية من العمل بوقود اليورانيوم عالي التخصيب إلى العمل بوقود اليورانيوم منخفض التخصيب. وتدعم أوكرانيا تماماً ذلك البرنامج وشاركت بنشاط في إعادة اليورانيوم عالي التخصيب إلى بلد المنشأ.

ونقدر تقديراً عالياً المشروع الدولي للوكالة المتعلق بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية. وفي العام

ثالثاً، لا يزال الإرهاب النووي خطراً محدقاً بالسلم والأمن الدوليين. وتقرير الأمن النووي لعام ٢٠٠٨ يحتوي، في رأينا، على معلومات مفيدة جداً ستساعد الدول الأطراف والأطراف من غير الدول على التعامل مع جوانب معينة لتلك القضية الخطيرة. ونحن ندرك الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة كمنسق لتسهيل تعزيز الأمن النووي على كل من المستويين الوطني والدولي. وينبغي تشاطر خبرات الوكالة مع المنظمات الدولية الأخرى ومع المبادرات العالمية ذات الصلة.

إن الاستخدام الموسع للطاقة النووية يتطلب تعزيز عدم الانتشار النووي ورفع مستوى التدابير الأمنية كما لم يحدث من قبل. وفي هذا السياق، يود وفدي التأكيد على أن الحسم السلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضروري لكفالة السلام الدائم والازدهار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. ويود وفدي أن يؤكد من جديد على أن إطار المحادثات السداسية ما زال هو الأداة الأنجع لحسم المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومنذ حزيران/يونيه الماضي، شهدنا تقلبات صعوداً وهبوطاً في ما يتعلق بتلك المسألة. وقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعلاناً عن برنامجها النووي في حزيران/يونيه هذه السنة، وفي اجتماع رؤساء الوفود في الجولة السادسة من المحادثات السداسية الأطراف، الذي انعقد في بيجين في تموز/يوليه الماضي، توصل المشتركون إلى إجماع على التنفيذ الكامل لإجراءات المرحلة الثانية واتفقوا على استحداث آلية تحقق وآلية رصد في إطار عملية المحادثات السداسية الأطراف.

إننا نرحب بإعادة المحادثات السداسية الأطراف إلى مسارها من خلال الاتفاقات الأخيرة بشأن التحقق، والإجراء اللاحق الذي اتخذته الولايات المتحدة لحذف

والسلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، ونود أن نؤكد من جديد على التزامنا بالتعاون مع الوكالة في كل ميادين أنشطتها.

ويشيد وفدي أيضاً بالتقرير الأخير المعنون "تعزيز النظام النووي العالمي من أجل السلام والازدهار: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده". ونرى أن ذلك التقرير جاء في الوقت المناسب، وينبغي توحيد النظام النووي العالمي وتعزيزه بغية التعامل مع الفرص الجديدة والتصدي للتحديات الناجمة عن التوسع في استخدامات الطاقة النووية. وينبغي أن تواصل الوكالة بخبرتها ومهنتها الاضطلاع بدور مهم في دعم النهضة النووية في السنوات القادمة.

وفي هذا الصدد، يود وفدي التطرق إلى بعض القضايا التي نرى أنها ذات صلة بعمل الوكالة في المستقبل.

أولاً، عالمية الاتفاق الشامل للضمانات والبروتوكول الإضافي كوسائل أساسية لتحسين النظام الحالي للضمانات والتحقق. ونود أن نناشد الدول التي لم تبرم مثل هذه الاتفاقات وتدخلها حيز النفاذ بعد أن تفعل ذلك بدون تأخير. وينبغي أن يصبح البروتوكول الإضافي معيار تحقق، حيث تشير أحداث أخيرة إلى أن اتفاق الضمانات الشاملة لم يعد كافياً وحده لتمكين الوكالة من النهوض بولايتها بالكامل.

ثانياً، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على قضية الإطار الجديد المتعدد الأطراف لكفالة إمدادات الوقود النووي. وينبغي أن توفر أي آلية جديدة وصولاً اقتصادياً يمكن الاعتماد عليه ويتسم بالمساواة إلى الوقود النووي، مع الحد من مخاطر الانتشار. وكمستخدم كبير للطاقة النووية، ستواصل جمهورية كوريا المشاركة في المناقشات ذات الصلة بشأن ذلك الموضوع وتقديم إسهامات إيجابية.

إن الحصول على تلك الطاقة حق غير قابل للتصرف لجميع الدول ذات السيادة. لكنه من المهم أن يحظى المجتمع الدولي بالوسائل لمنع زيادة تصاعدية في عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذا من الضروري دعم سلطة الوكالة لضمان الرصد الدقيق لأنشطة إنتاج الطاقة النووية من خلال وسائل أكثر إلزاماً لمنع إساءة استخدام القدرة الإنتاجية الحالية لأغراض عسكرية.

إننا نؤيد اقتراح الوكالة بإنشاء مصرف متعدد الأطراف للمواد الانشطارية لضمان الإمدادات الجارية من الوقود الانشطاري لجميع المنشآت النووية القائمة أو تلك التي ستقام، بدون أي تأثير سياسي. وعدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على توفير الضمانات بشأن الأنشطة النووية للدول بدون بروتوكول إضافي أو العوامل المختلفة الأخرى التي تضمن الأمن المتوقع للدول لا يوفر أية ضمانات فعالة بشأن الحصول على أسلحة نووية.

وفي رأينا المتواضع أن هناك حاجة إلى تشجيع استحداث ونقل تكنولوجيا ما لإنتاج طاقة نووية لا تمنح القدرة مباشرة على حيازة الأسلحة النووية. وقد أعلنت البلدان الأوروبية على مدى السنوات القليلة الماضية أنها تخرز تقدماً في ذلك الاتجاه، وهذا أمر يستحق دعم المجتمع الدولي.

وينبغي للوكالة أن تصبح أكثر انخراطاً في البحوث لتوسيع الفجوة التكنولوجية بين القدرة على استخدام الطاقة النووية سلمياً والقدرة على إنتاج أسلحة نووية. وبشكل عام، تدعم بنين توصيات لجنة الشخصيات البارزة التي شكلتها الوكالة لتأمين استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بالتزامن مع خفض مخاطر الانتشار، التي تصل الآن إلى مستوى غير مقبول. لكنه يجب على المجتمع الدولي أيضاً دعم الآلية المتعددة الأطراف لتسوية النزاعات المتعلقة بالمواد النووية. ودور الوكالة في هذا الصدد دور حاسم.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الدول الراحية للإرهاب، واستئناف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتدابير التعطيل. ونأمل أن تنعقد الجولة المقبلة من المحادثات السادسة الأطراف في أقرب وقت ممكن وأن يبرم بروتوكول تحقق بين الأطراف الستة للتحقق من اكتمال وصحة الإعلان الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويود وفد بلدي أن يبرز الدور الأساسي المتواصل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية التحقق. وفيما تتقدم عملية المحادثات السادسة الأطراف، ستواصل حكومة بلدي العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية لحل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة سلمية، وهي واثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل تقديم دعمه القيم في عملية إزالة الأسلحة النووية.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدي

الرئيس، يود وفد بلدي أن يشكركم على عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يود أن يعرب عن تقديره للمدير العام للوكالة على إلقائه بياناً رائعا هذا الصباح وعلى إبرازه للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي الآن في مجال استغلال الطاقة النووية في السياق الراهن.

لقد صدمنا شيء واحد بشكل خاص. وهو أن اكتساب القدرة التكنولوجية على تخصيب اليورانيوم وعزل البلوتونيوم يجعل البلدان التي تستفيد من التعاون مع الوكالة دولا من المحتمل حيازتهما للأسلحة النووية، وذلك نظراً للسهولة التي يمكن بها تحويل المواد النووية إلى أغراض عسكرية. وتلك الملاحظة تثير المزيد من القلق، لأن الطلب المتزايد على الطاقة يحفز على نهضة نووية، ويؤدي بالتالي إلى زيادة في عدد البلدان التي تود أن تحصل على الطاقة النووية كوسيلة لتلبية احتياجاتها.

السيد سين سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يؤكد موقفه بشأن مشروع القرار A/63/L.6 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

كما جاء في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي القرار GC(52)/RES/14، المذكور في مشروع القرار المعروض علينا، لما تتخلل الوكالة بعد عن موقفها المنحاز وغير العادل من المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية.

إن المسألة النووية التي نتكلم عنها هنا، هي نتيجة مباشرة للسياسات العدائية للولايات المتحدة الأمريكية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال الولايات المتحدة تعتبرها هدفاً لضربة نووية وقائية.

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي لا يمكن إنكارها، ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتجاهل الأسباب الجذرية للمسألة النووية، وتتغاضى عن الجهود المخلصة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتسوية المسألة. والأسوأ من ذلك، أن الوكالة حاولت الاعتداء على سيادة بلدي، بإصرارها على عمليات تفتيش خاصة فيه، بالاتفاق مع الولايات المتحدة، التي أثارت المسألة النووية. وهذا الموقف المنحاز والظالم من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يؤد إلا إلى تعقيد عملية الوصول إلى حل لتلك المسألة.

وما لم تتخذ الوكالة موقفاً محايداً بشأن تسوية المشكلة، تماشياً مع المهمة الموكولة إليها، فما من تدابير تتخذها أو قرارات تعتمد عليها ستسهم في حل المسألة النووية. وقد ثبت هذا بوضوح طوال عملية محاولة حلها.

ونتيجة لهذه الاعتبارات، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفض بشدة القرار CG(52)/RES/14، الذي أُنخذ في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والتحدي الرئيسي الثاني الذي يظهر من التقرير السنوي للوكالة هو تفاقم مخاطر الانتشار إلى أطراف غير حكومية في حالات تشمل انتشار مواد انشطارية مسجلة. وحقيقة أن عدداً كبيراً من حوادث سرقة تلك المواد لم يتم حلها تعرّضنا لخطر هائل.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز قدرته على رصد المواد الانشطارية وتحديد أماكن المواد المسروقة وضمان استعادتها. ولبلوغ تلك الغاية، لا بدّ من الاستفادة بشكل كامل من إمكانية التعاون وتبادل المعلومات اللذين يتيحهما القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى أطراف غير حكومية. وعلى جميع الدول أن تفهم وتدرك المخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة، وأن تسعى إلى تحديد سياسة منهجية لمنع ذلك. وإنشاء شبكة عالمية للتعاون وتبادل المعلومات من شأنه أن يعزز فعالية تلك الوسائل التي تستخدمها الأمم المتحدة للمضي قدماً في هذا المجال.

إننا نشجع الجهود لدعم استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية، ولا سيما في مجالات الزراعة والصحة. فهذه أغراض مفيدة جداً للإنسانية وسوف تساعدنا على التصدي لتحديات وجودية.

ختاماً، سيدعم وفد بلدي مشروع القرار المزمع اعتماده بشأن تقرير الوكالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة حول هذا البند.

قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يود أن يتكلم لشرح الموقف بشأن مشروع القرار، أذكر الوفود بأن مدة تعليقات التصويت أو الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

فريدة في إظهار قواها النمطية، بتوجيه اللوم والتذمر حيثما وكلما سنحت لها الفرصة لكي تفعل ذلك.

ومن المعلوم على نطاق واسع بالفعل أن اليابان بلد معطلٌ جداً، يحاول أن يتفادى الوفاء بالتزاماته بأي ثمن، ولم تقدم سوى العقوبات المصطنعة في عملية المحادثات السداسية الأطراف. وما يهم اليابان الآن، أنها لن يكون لديها ذريعة لتحقيق طموحها بإعادة غزو المنطقة، إذا ما انتهت السياسات العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتحقيق السلام والاستقرار الدائم في منطقة شمال شرق آسيا. بل والآن، فإن الشيء الوحيد الذي تريد اليابان أن تفعله هو المطالبة بأرض كوريا المقدسة، باستنهاض أشباحها العسكرية التزعة، والتغاضي عن الدمار الذي جلبته جرائمها الجسيمة والواسعة النطاق الماضية ضد الإنسانية، بدل أن تفي بجميع التزاماتها بصدق، وبموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات السداسية الأطراف.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لو استبعدت اليابان من عملية المحادثات السداسية الأطراف، لكان من الممكن إحراز تقدم أكبر وأفضل حتى الآن، في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحاً للموقف.

تبتُ الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.6. وقبل الشروع في البت فيه، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بعد تقديمه: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألبانيا، أنغولا، أيرلندا، البرازيل، بلغاريا، بليز، بنما،

وسيرصد الوفد عن كثب مواقف الوكالة وأنشطتها إزاء المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية في المستقبل.

إن حكومة بلدي متسقة في موقفها بأنه ينبغي حل المسألة النووية سلمياً، عن طريق الحوار والمفاوضات. وكما هو معلوم تماماً، هناك البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي وافقت عليه الأطراف الستة في المحادثات، ورحب به المجتمع الدولي، من جهة، وهناك مبدأ العمل في مقابل العمل، الذي يشكل معياراً لتقييم تنفيذه من جهة أخرى. وقد أوفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإخلاص، حتى الآن، بجميع التزاماتها في إطار كل اتفاق توصلت إليه الأطراف الستة في المحادثات، بما في ذلك البيان المشترك، انسجماً مع مبدأ العمل في مقابل العمل، وسيواصل بلدي القيام بذلك. وإذا فعلت الأطراف الأخرى في المحادثات نفس الشيء، بالوفاء بالتزاماتها بصدق، فإن عملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ستقدم بسلاسة.

ويود وفدي أن يختم شرحه للموقف بالكشف عن نمط التفكير الحقيقي لليابان في ما يتعلق بالمسألة النووية. فمع أن اليابان طرف في المحادثات، وهي تجاهر بادعاء اهتمامها بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، فإنها تميل إلى أن تكون سلبية وغير صادقة في ما يتعلق بحل المسألة النووية. والحقيقة هي أن هذا الموقف متعمد، وهو تحرك سيء النية لتعطيل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وكما شهدنا في مناسبات مختلفة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، ترحب معظم البلدان، في كلامها عن المسألة النووية، بالاتفاق الأخير بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وتعرب عن الأمل بأن تحرز المحادثات السداسية الأطراف تقدماً. أما اليابان فقد ظلت

الجزءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتأييد المجتمع الدولي بأسره. وبغية إزالة التهديد العسكري الذي شكلته، يجب أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل للبيانات المشتركة للمحادثات السادسة الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويبقى البيان الذي أدلى به وفدنا في وقت سابق اليوم بشأن مشروع القرار صالحاً، أي أن التطوير النووي الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمثل تهديداً للسلم والأمن، ليس سلام وأمن اليابان وحدها ولكن أيضاً شرق آسيا والمجتمع الدولي بأسره. ومن هنا، وبغية حل هذه المسألة، فالإعلان تسعى بإخلاص تام من أجل تسوية هذه المشكلة.

السيد سين سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يعتقد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الوفد الياباني لم يفهم أو لم يدرك بعد فحوى البيان الذي أدلىنا به لتوضيح موقفنا قبل التصويت. وفي الواقع، إن واجبنا هو تعريف المجتمع الدولي بموقف اليابان تجاه هذه المشكلة النووية. وتحقيقاً لهذا الغرض، يود وفد بلادنا أن يشير ببساطة إلى بعض الحالات المحددة التي تظهر بشكل واضح ودقيق الكيفية التي تحاول بها اليابان هباء وبلا جدوى وقف عملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

(تحدث بالإنكليزية)

تصرف اليابان الآن بشكل مشين تماماً في الإصرار على أنها لن تفي بالتزامها بتقديم تعويضات اقتصادية وفقاً لما اتفقت عليه الأطراف الستة خلال المحادثات. ولم تحاول اليابان مطلقاً تنفيذ القضايا التي ناقشتها واتفقت عليها الأطراف الستة ولكنها بدلا من ذلك مارست دبلوماسية محمومة لإقناع الولايات المتحدة بعدم رفع جمهورية كوريا

البوسنة والهرسك، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، صربيا، العراق، كازاخستان، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاغوس، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، اليابان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/63/L.6؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.6 (القرار ٦/٦٣)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تحدد مدتها بـ ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أوكوندا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على شرح الموقف الذي قدمه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن اليابان غير صادقة في سعيها إلى تسوية مسألة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية لا أساس له البتة، ونحن بالتأكيد نعارض القول بذلك. وادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن اليابان تسعى لكي تصبح قوة عسكرية غير صحيح بالمرّة، ونحن نرفض ذلك الادعاء رفضاً قاطعاً. وفي الواقع، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي شكلت تهديداً هائلاً للسلم والأمن في شمال شرق آسيا عندما أعلنت إجراء تجربة أسلحة نووية وإطلاق قذائف تسيارية. وأوضح مجلس الأمن في قراره ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦)، اللذين اتخذا بالإجماع، أن تلك الأعمال شكلت تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين. وتحظى

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٠ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

تعيينات للملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى
(ز) **تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات**

مذكرة من الأمين العام (A/63/107)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كما ورد في الوثيقة A/63/107 ونظرا لأن مدة عضوية الاتحاد الروسي وبوروندي والسلفادور وفرنسا والفلبين وليسوتو وماليزيا سوف تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فإنه يلزم أن يعين رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك. وسيعمل هؤلاء الأعضاء الذين سيعينون لمدة ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

بعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية ودول أخرى، قمت بتعيين الاتحاد الروسي وفرنسا والفلبين والكونغو وماليزيا وموزامبيق أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): في ما يتعلق بالمقعد الشاغر المتبقي والذي ستشغله أمريكا اللاتينية أو منطقة

الشعبية الديمقراطية من قائمتها للدول الراعية للإرهاب. وللأسف، انتهت هذه الجهود بإعلان رسمي لحكومة الولايات المتحدة برفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الأبد من على القائمة. ومن خلال إصرار اليابان على أنها لن تشارك في التعويضات الاقتصادية آنفة الذكر فإنها تتجاهل وتعطل عمدا اتفاق ٣ تشرين الأول/أكتوبر. إن نية اليابان المبيتة هي وضع العقبات والتعقيدات على طريق المحادثات بأي ثمن في محاولة لعرقلة حسم المسألة والضغط باستمرار لتوتير الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ولقد أشار الوفد الياباني أيضا إلى قرار مجلس الأمن، والذي أود أن أذكر كل وفد حاضر في هذه القاعة بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رفضته رفضا قاطعا. وبغية فهم دافع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لرفض ذلك القرار من الأهمية بمكان أن يدرك كل الحاضرين هنا ما هو منبع ذلك الذي يسمونه قرارا. وأود أن أذكر كل الوفود بأن قرار مجلس الأمن هو نتاج سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك هو سبب رفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القاطع لذلك القرار، الذي تعتبره نتاجا لسياسات الولايات المتحدة المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد او كودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):

سأكون موجزا. أود أن ألفت انتباه أعضاء الأمم المتحدة إلى البيان الذي أدلى به للتو وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي ذكر فيه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رفضت - وأكرر، رفضت - قرار مجلس الأمن، اللذين اتخذوا بالإجماع. وأعتقد أن هذا يبين الكثير عن مدى صدق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن هذه القضية.

البحر الكاريبي، سأواصل إجراء مشاورات مع تلك المجموعة الإقليمية.

بذلك نكون قد احتتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ز) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تنتقل الجمعية الآن إلى البند ١٠٩ من جدول الأعمال بعنوان "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة". وأفهم أنه لا توجد طلبات للنظر في هذا البند خلال الدورة الحالية. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل نظرها في هذا البند إلى الدورة الرابعة والستين وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك نختم نظرنا في البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.